صلاح زينل

أوراق ساخنة

الورقة الثالثة: الشخصية في النظرية السياسية لأحزابنا القومية

نزار حنا الديراني/ بغداد

لقد شاء القدر ان ندخل عالم السياسة المعاصرة، أعني عالم الحرية والديمقراطية الحديثة "عفواً الفوضوية" فولدت لنا والحمد لله العديد من الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ذوات الصبغة السياسية.. كل يعمل من أجل سحب البساط من تحت قدم الآخر، ولا يهم العدد، حتى لو تمكن من ان يكون امبراطورا لعشرة أشخاص على حساب حقوق أبناء شعبه فهذا مكسب عظيم بموجب نظريته السياسية، المهم أنه ثبت أقدامه على أرض الساحة منتظرا اقتسام الكعكة، والمهم أيضا أنه استطاع ان ينشر بياناته ونظرياته كونه "كما يرى هو" الأجدر والأكفأ في تحقيق أماني شعبه المبنية على التصدي للمتآمرين على طمس هويته وحقوقه و.. وحالما اشتد الصراع حاول كل واحد بطريقته الخاصة التقمط بالمذهب كي يستطيع زج قادة كنيسته على حلبة الصراع، فأعاد التاريخ نفسه ليعلن من جديد حروماته، ما أن يصعد أحدهم "من القادة السياسيين" على المنبر حتى تراه يمطر على الحاضرين حروماته على السيد.. وحزبه، كونه السبب في كل ما حصل، لولاه لكانت رئاسة الـ.. من حصتنا و.. وآخر يقول: وحدنا يحق لنا ويحلو لنا ان نتربع على العرش، فنحن أول من دخل الساحة ولو سرا، وأول من نطق بالسياسة، فعمر حزبنا هو من أقدم الأحزاب القومية والوطنية "وإن كان ذلك حلما".. وآخر يرى الحل الأول والأخير هو توزيع حصتنا من الكعكة مناصفة على جميع أحزابنا القومية بعيدا عن عمقها التاريخي وعددها، ألم يقل لنا السيد المسيح "كونوا متواضعين.." وكعادتنا كما قال أحد رؤساء لبنان "قررنا أن لا نتفق.." فتؤجل الجلسة الى الأسبوع القادم، وبعد مناقشات وحوارات جانبية وتكتلات رجعنا نفسر الماء بالماء، فلنشرّح قوميتنا "أعني جسدنا" الى قطع صغيرة لتحقيق قوتنا.. لقد حالفني الحظ فحضرت بعض هذه الإجتماعات والندوات و.. وخصوصا تلك التي كنا نعقدها من أجل توحيد الجهود.. فمن بين هذه النظريات التي كنا نسمعها دوما "لماذا نخاف ان ننقسم الى عدة قوميات؟.. ألا يعني ذلك زيادة مقاعدنا في الجمعية والوزارات؟.." أنا أفهم الشراكة من خلال عدد الأسهم "أبناء المذهب الواحد" لكل منا، فعند توزيع الأرباح من المنطق ان توزع حسب الأسهم.. ليذهب كل من لا يؤمن بأنه ينتمي الى قوميتي الى الهاوية وليؤسس ما يحلو له من تسمية وقومية.. نحن مع أية تسمية يقبلها الجميع إلا انه في خطاباته يقر بأنه يؤمن بالتسمية ".." والقومية "..."، تعالوا لنوزع الكعكة "المقاعد" أولا ومن ثم نناقش موضوع التسمية و.. فإن عدلنا في التوزيع فكل التسميات ستكون مقبولة.. ليس من العدل ان يبقى الحزب ".." مسيطرا على كل المقاليد، هل توافقون ان يكون السيد ".." ممثلنا مدى العمر؟، فعليه ان يخرج من الساحة ليفسح المجال للآخرين كي يستفيدوا!.

خطوتان.. طوت مليون ميل

حميد الموسوي/ بغداد

برغم تنوع وتعدد المعوقات والعبوات والمفخخات التي زرعت في طريقها وبرغم الوف العصي التي حشرت في دولابها، ووسط أعاصير وزوابع الضجيج والتعجيج التي أثيرت فوقها ومن حولها.. سارت عجلة التغيير بثبات هازئة بأحلام الحاقدين الخائبة، متقدمة بخطى واثقة نحو هدفها المنشود، ألا وهو بناء عراق ديمقراطي متحرر من ظلمات الدكتاتورية والإستبداد وطغيان الشوفينية والعنصرية، وها هي تجتاز العقبة، وتعبر المرحلة الأخطر: مرحلة وضع الدستور وإقامة دولة القانون، لقد كان سخيا عطاء العراقيين، وباهضا كان ثمن هذا المنجز الفريد، فمنذ عامين ونيف، وجرحنا النازف يسيل أودية حمرا، يصبغ الجدران، يسقي الشوارع، يزين الأرصفة، ويخالط الأحجار والتراب. وأشلاؤنا المتناثرة تكمل تسديد فاتورة السنين الأربعين السود، إذ لم تشبع بقايا الطغمة الفاسدة كل تلك المقابر، ولم يرتووا من فيضان كل تلك الدماء الزاكيات بعد. وغاضهم ان يضمد العراقيون جراحهم، ويخرجون من ظلمات الطاغوت الى النور، كما أخاف غيرهم ان يتسرب وهج النور مشعا من أرض العراق لينير من حوله طاردا كل خفافيش الكهوف.

ان دستورا بهذا الثمن الباهض، وهذه التضحيات الجسام يضع على عاتق الجميع مهاما إضافية، ويلزمهم بتكاليف وتعهدات لا مناص من تنفيذها، خاصة وان العملية الدستورية قد عبرت كل هذه الاسلاك الشائكة، واجتازت إختبار "الفلترة" وان جميع الأطراف قد اتفقت على تطعيم فقرات الدستور بمرونة خيزرانية بحيث أجازت ترحيل جميع مواده الى الفترة المقبلة وعرضها للنقاش والتقويم على طاولة الجمعية الوطنية أو البرلمان القادم، عليه فان أمراً بهذه السعة، وأفكارا بهذه الشفافية وآراءاً بهذه الديمقراطية الفريدة توجب على المعنيين من قادة أحزاب وحركات وطنية، ومفكرين، الإلتفات الى جملة أمور- استعدادا للمرحلة القادمة- منها:

١. تقييم المرحلة السابقة والاستفادة من أخطائها بغية تجنب الوقوع في مطبات مشابهة، وبذلك تسد الثغرات، وتسقط ذرائع المشككين.

٢. استثمار الوقت بإشراك جميع الأطراف الخيرة والإستئناس بالآراء والأفكار التي من شأنها إضافة زخم جديد، وإعطاء دعم وقوة لمواد الدستور.

٣. الإبتعاد عن التقليد، وعدم الإستماع الى مشورة الدس المبطن بالتخريب وكلمات الحق التي يراد بها باطلا.

٤. تهيئة الأجواء الأخوية للحوار بعيداً عن التشنج والتوتر والسجالات والمهاترات، وتبادل الإتهامات، والضجيج الإعلامي ووضع مستقبل العراق فوق كل الإعتبارات.

٥. إنصاف الأطراف التي تضررت في المرحلة السابقة، بتغيير المواد التي ألحقت حيفا بفئة معينة، وإضافة مواد جديدة لمعالجة أصغر إهمال غبن شريحة بعينها.

٦. إشراك القوميات العراقية بدون استثناء واعطائها دورا أكبر في عملية بناء العراق الدستوري الجديد. فقلة عدد أبنائها لا تعني عدم مساواتها بأخواتها ما دامت تشكل مكونا أساسيا في الطيف العراقي الأصيل. وان يأخذ بالحسبان صياغة حقوقها بشكل يتناسب وتاريخها الزاخر بالمفاخر العراقية، وبما يتواءم، ويتناغم مع تقاليدها وقيمها المأثورة ولا يضر بالعملية الدستورية من بعيد أو قريب، ولا يثلم شيئا من حقوق القوميات العراقية المتآخية.

وحين نضع هذه الملاحظات التي تراها وجهة نظرنا القاصرة، ضرورية لدعم المحطة المقبلة- فهي من باب "فذكر فأن الذكرى تنفع المؤمنين"- وإلا فنحن نعلم علم اليقين بأن قياداتنا السياسية الوطنية في مستوى المسؤولية والحدث ولديهم من الحنكة والدراية والتدبير والبعد السياسي والقانوني ما يجعلهم جديرين بوضع أرقى الدساتير المعاصرة التي تؤسس لدولة القانون في عراق ديمقراطي حر. كيف لا وهم ورثة أول الحضارات التي علمت الشعوب الكتابة وسن القوانين. ومما لا شك فيه فأن الهنات التي حصلت في مسودة الدستور جاءت بسبب قصر الفترة الزمنية المخصصة لكتابة وإعداد الدستور، وللظروف الصعبة التي واكبت عملية الإعداد والصياغة. ومن الطبيعي ان يحصل عدم التوافق التام خاصة وان التجربة هي الأولى من نوعها بعد حقب من التسلط الشوفيني والعنصري والظلم والإستبداد الدكتاتوري.

ان نجاح العملية الإنتخابية الأولى والتي أسست لتشكيل جمعية وطنية وإقامة حكومة بسلطات مستقلة وصياغة دستور دائم وطرحه للتصويت الشعبي بهذه الفترة القياسية وفي ظل أحلك الظروف وما شابهها من تآمر وتكالب من جهات دولية واقليمية وتخريب وارهاب من هذا الطرف وذاك بهدف إسقاطها، كل ذلك يجعلنا نشعر بالفخر والاعتزاز مكبرين هذا الصمود الأسطوري لشعبنا الصابر، وممجدين عزم وتفاني قياداتنا السياسية المناضلة.

وإذا كانت مسافة الميل قد بدأت بخطوة، فقد طوى العراقيون مليون ميل بخطوة!.

خدمات المتقاعدين

أبو بشار: نينوى

في عهد النظام المقبور صدر قرار في اواخر التسعينات احتسبت بموجبه خدمات المتقاعدين "لأسباب صحية" المحالين قبل عام ١٩٩٠ خدمة كاملة "٢٥" سنة.. والذين استفادوا من هذا القرار كثيرين، منهم من أحيلوا قبل مجيء البعث للحكم. ويمكن ان يكون هذا القرار الوحيد بين القوانين والقرارات التي صدرت في العهد المقبور بعدالة ودون تعصب حزبي.. أتساءل لماذا ألغي هذا القرار عند احتساب الرواتب التقاعدية الجديدة بعد السقوط وهو حق مكتسب مرت عليه سنين؟، هل ألغي بقانون أم باجتهاد شخصي؟، وهل تغيير النظام والتمتع بالحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية تسلب لقمة عيش الإنسان أم تحسن وضعه المعاشي؟، الى عيون من من المسؤولين نضع هذا الأمر وهذه القضية؟.

ان حدود الرواتب التقاعدية الجديدة على قلتها والتي وضعت بعد سقوط النظام "قبل رحيل بريمر"؟!، كانت عادلة التدرج.. ربما المسؤولون في حينها اعتمدوا قوانين الرواتب التقاعدية في بلدان اخرى.. الذي حصل في الزيادات الأخيرة والتي صرفت في شهر تموز ٢٠٠٥ أحدثت هوة سحيقة في الرواتب بين الذين أكملوا "٢٥ سنة" والذين لم يكملوها حصرا. وهذا الجدول يبين الفروقات.

الرواتب التقاعدية/ القسم المدني

الخدمة	الراتب قبل الزيادة "بالدينار"	الراتب بعد الزيادة "بالدينار" "تموز ٢٠٠٥"	الزيادة بالدينار	نسبة الزيادة
الذين أكملوا ٢٥ سنة.	١٧٥٠٠٠	٣٤٥٠٠٠	١٧٠٠٠٠	٪٩٧,١٤
الذين خدمتهم ٢٠-٢٥ سنة.	١٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٪٥٣,٨٤
الذين خدمتهم ١٥-٢٠ سنة.	١٢٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	٪٤٥,٨٣

علما بأن المحالين على التقاعد لأقل من "٢٥ سنة" غالبيتهم ممن أحيلوا لأسباب لا أعتقد انهم يستحقون هذا الظلم والإجحاف ومن هذه الأسباب:

منهم من أحيلوا من قبل لجان طبية لأسباب صحية.

ومنهن من أحيلن لأسباب الأمومة.

منهم من أحالوا أنفسهم على تقاعد ضمن قوانين صدرت في حينه وغالبيتهم ممن عانوا مشاكل وضجر وقهر ونفور وللإبتعاد عن عناصر النظام السابق المتنفذين في الدوائر باساليب إرهابية قاهرة.

منهم من فيضوا عن الملاك في أواخر الثمانينات وبدايات التسعينات وكي لا يشعرون كونهم عالة على دوائرهم والدوائر التي رحلوا اليها إضافة الى التضييق عليهم وسلبهم إرادتهم قبلوا واضطروا لإحالة أنفسهم على التقاعد.

* حبذا لو يعلمونا الذين شرعوا الزيادات الأخيرة عن أية أسباب محقة وعادلة استندوا ليقطعوا لقمة عيش هؤلاء المساكين ويوقعوا بهم هذا الحيف. ونحن جميعا لا نزال على أول درجة من سلم الإرتقاء بالعراق الجديد، وشعبه العريق.

* وأيضا.. لماذا لا نستعين بقوانين الدول المتقدمة لتحديد المؤشرات الرئيسة لحدود الرواتب التقاعدية والزيادات التي تطرأ عليها كما فعلتم وتفعلون في تحديد رواتب أعضاء مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والجمعية الوطنية.. الخ من المسؤولين.. كي لا تسقطوا في فخ الإجتهادات الضيقة على الأقل يصدر ولو قانون واحد متكامل في الوقت الحاضر يحفظ حقوق العراقيين ويرضيهم سواء منهم المحالين على التقاعد أو الذين سيحالون ويكون مصدرا لمعيشتهم ومعيشة عوائلهم.

وأخيرا لننشد للمحبة والحق للجميع.

معاناة عوائل المفقودين

بسام هرمز يوخنا

على الرغم من مرور أكثر من سبعة عشر عاما على نهاية الحرب الإيرانية العراقية وتأخر الدولتين في معالجة العديد من الملفات المعلقة مثل الأسرى وتبادل رفات الشهداء وعودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما. ظلت العديد من الأمور الهامة عالقة ولا سيما مصير المفقودين.

فالمفقودون شريحة كبيرة تزايدت اعدادها بمرور سنوات الحرب ولأنهم لم يستطيعوا إثبات صفة وجودهم كأحياء أو عدم تركهم لأية دلائل مادية تشير الى استشهادهم أثناء الحروب كالجثة أو أية دلائل اخرى خاصة بهم. لذا أعتبروا مفقودين وتم التعامل معهم في الحقوق والإمتيازات الممنوحة لعوائلهم بمعايير أقل بكثير من تلك التي منحت للشهداء والأسرى والمعوقين.

أليس في التعامل مع هذه الشريحة الكثير من الغبن وعدم الإنصاف؟، فجميع حقائق الحروب تشير الى فقدان الكثير من المقاتلين إما بسبب تمزق جثثهم بفعل الأسلحة الفتاكة المستعملة التي لا تبقي اثرا او بقايا لجسد الجنود أو لأن ضراوة المعارك الدائرة بين الطرفين منعتهما من سحب خسائرهما البشرية من ساحة القتال ليأتي دور الطبيعة من حرارة ورطوبة وملوحة الأرض في الكثير من المناطق الحدودية لتقوم بدورها في تحلل الجثث ومن ثم دفن ما تبقى من عظام في التربة أو الرمال وبالتالي تترك وراءها تساؤلات كثيرة من عوائل الضحايا الذين لم يحدد مصير ابنائهم المفقودين حتى اليوم.

أن الآثار النفسية المترتبة على فقدان الطفل لأحد والديه صعبة جدا وقد لا يدرك المجتمع العذايب والمعاناة والتحديات التي يسطرها اليتامى في حياتهم المستحيلة من أجل البقاء.

ومن هذا المنطلق، يجب ان نعي جميعنا مستوى تلك الصعوبات والآلام ونحاول التخفيف عن جزء بسيط منها. فمن فقد أبوه منذ نعومة أظفاره دون ان يحدد مصيره، لا يختلف كثيرا عن ابن الشهيد أو الأسير الذي لم يعد، فمستوى المعاناة واحد ولكن الكلام يأتي في الحقوق والرعاية وفي الإمتيازات التي حُرم منها أبناء المفقودين بحجة ان المصير قابل للدخول في معادلة الإحتمالات. وبعد إغلاق العديد من ملفات الحرب مؤخرا صدرت قرارات لتحويل العديد من المفقودين ممن لم تظهر معلومات عنهم الى شهداء وبالرغم من مرور مدة زمنية أكثر من كافية ما زالت عوائل المفقودين تنتظر دون نتيجة ان تتحسن ظروفها المعاشية وتمنح لها الحقوق الكاملة وينظر الى حياة ضحاياها باحترام والارتقاء بمستوى الخدمة الحكومية المقدمة لهم لتكون بمستوى التضحية الجبارة التي قدمها هؤلاء أو على الأقل ان تشملهم عدالة العراق الجديد من خلال تعديل رواتبهم التقاعدية ومعايير توزيعها المعتمدة.

الشخص المناسب في المكان المناسب وتطبيق القانون أساس تقدم الدول

باسم كريم بيباني

في المجتمعات المتقدمة والدول المتحضرة يتم اختيار المدراء والمراقبين والمسؤولين عن العمل والانتاج في كافة الدوائر الرسمية كالمؤسسات والنقابات والمدارس وقطاع الصحة والخدمات على أساس الكفاءة والنزاهة والخبرة والسمعة الطيبة، بحيث يتم وضع كل فرد في المجتمع ضمن اختصاصه لأن بناء القمة هو الأساس والأهم كون المسؤول أو المشرف يتولى المسؤولية والإشراف على العمل واختيار الموظفين والعاملين في دائرته، فإذا لم يتصف بالمواصفات المطلوبة سيؤدي ذلك الى نتائج غير مرضية وانتاج رديء، أما حجز المقاعد في الدوائر المهمة بدون الرجوع الى المؤهلات بل على أساس الاختيار الاعتباطي والأخذ بعين الاعتبار المحسوبية والمنسوبية أو استغلال علاقة الصداقة أو الرابطة العشائرية أو نفوذ الأغنياء بسبب ثروته أو بسبب سلطة شيخ العشيرة بسبب سلطته على مجموعة من الناس.

لقد كان العراق ولا يزال نموذجاً سيئاً في عدم اختيار الشخص المناسب للمكان المناسب في الكثير من الدوائر وفي هذه الحالة يكثر استغلال الوظيفة والرشوة والاختلاس والتوسط في المعاملات غير النزيهة وهدر الأموال العامة والحال نفسه ينطبق على عدم مراعاة القوانين والأنظمة والتعليمات وسلامة التطبيق من قبل المواطن الغيور والحريص على ممتلكات الدولة العامة، لأن الفرد لا يلتزم بهذه التعليمات الصادرة من جهة رسمية في الدولة إذا لم تتماش مع مصلحته الشخصية ويفضل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة فلو اجريت احصائية دقيقة من قبل وزارات الدولة كافة من خلال جرد أملاكها وميزانياتها ستر ى الخلل الكبير في استغلال الأملاك العامة لصالح بعض الأفراد واختلاس الأموال من قبل أشخاص آخرين إذ بامكان المدير أو الموظف البسيط إضافة فقرة الى القانون أو حذف بند من القانون إذا دفع له مبلغ من المال لأن الموظف أصبح هو المشرع للقانون وهو الذي يطبقه وبذلك كان العراق وما يزال نموذجا سيئا من دول الشرق الأوسط في تطبيق القانون واحترامه وكون الشعور بالمسؤولية واحترام القانون نوعا من الوطنية وحب المجتمع في حين أن الكثير من دول العالم المتقدمة تعتبر الرشوة وإضاعة الوقت وعدم الاخلاص في العمل جريمة وخيانة بحق الوطن، أما المواطن البسيط الذي لا يحترم النظام والقانون فإنه يعتبرها مكسبا ونوعا من الرجولة وتفوق على أقرانه بالذكاء لأنه خالف الأنظمة والتعليمات في الدائرة أو احتال على الموظف بطريقة قدم خلالها معلومات غير صحيحة وأفاد بأقوال كاذبة.

أنت إنسان!

عصام خبو بوزوة/ تلكيف

من أكثر الخصائص التي تجمع بين جميع البشر على اختلاف أعراقهم وألوانهم وتسمياتهم ومبادئهم ومعتقداتهم هي الإنسانية.

فهي ليست خاصية من خواص الإنسان فقط ولكنها تتعدى لتكون الأم المستوعبة والوعاء المحيط بكل تصرفات وردود الفعل والأعمال الصادرة من اي انسان بضمنها ما قد نعتبره جرما أو خطأ أو انحرافا عن السلوك العام الصحيح لغالبية أبناء المجتمع.

وبكلام آخر فالإنسانية وفق صفاتها السابقة تستوعب البار الصالح جنبا الى جنب مع المجرم أو الخاطئ أو ما تعتبره بعض المجتمعات كافرا أو ملحدا إذا كان على النقيض من مبادئها.

ولهذا السبب نستغرب احيانا من مواقف بعض الدول أو المنظمات التي تحترم الإنسانية عندما تمنع أحكام الإعدام أو تفرض رقابة شديدة على معاملة المساجين والمتهمين فهي ما تزال تعتبر هؤلاء الشق المقابل للإنسانية الصالحة.

وباعتبار ان الإنسان ذو طبيعة مزدوجة خامته نقية وبانه معرض دائما لاقتراف الأخطاء مهما كان موقعه الإجتماعي، تراه أحيانا صالحا باخطاء طفيفة وعابرة.. أو يبدأ حياته أصلا بالجرائم ويصبح محترفا فيها أو يعيش بحياة سرية يجمع فيها بين الأمرين في موازنة صعبة أشبه ما تكون بصراع يحاول فيها كبح الغرائز الشريرة كي يطفو وجه الخير على شخصيته إلا انه أحيانا لا ينجح في مسعاه.

المهم من هذه المقدمة هو إيضاح معنى الإنسانية وقبول واحدنا للآخر كما هو عليه فأحيانا قد تظن أن أخاك ضال وقد تكون أنت كذلك وليس هو أو قد نعتبر عرقا مخالفا لنا، دونيا أو معيبا أو لا يستحق الحياة وهذا كله دون مبرر لاننا في النهاية جميعا وبدون استثناء مجبرين على ان يتقبل أحدنا الآخر كما هو دون ان نضع عليه التعديلات التي نراها مناسبة والتي قد تكون مجرد مغالطات، ففي أعراف الإنسانية الجميع سواسية في الحق في الحياة. لان حياة الإنسان أقدس المقدسات على الإطلاق مهما كان الدين أو المعتقد أوالمذهب الذي يستقي منه، أو حتى لو كان دون مذهب أو دين سواء كان نابضا بالحياة أو على سرير الموت.. ففي لحظاته الأخيرة يجب ان نحترم تلك الحياة حتى النفس الأخير.

وبحسب هذا الكلام فان الإنسانية فوق الأديان وتتفق مع الأخيرة في احترام الحياة وعدم المساس بها. بل ان من يعتدي على حق الإنسان في الحياة بجرد من انسانيته ولا ينظر اليه إلا كمخلوق مريض.

فالمطلوب من أبناء آدم ان يتجردوا كليا من التعصب والعنصرية عندما يتعاملون فيما بينهم كبشر والإختلاف له مكانه الخاص سواء على طاولات النقاش والحوار أو في الأفكار الحضارية المطروحة داخل الكتب والمقروءات الأخرى.

والإختصار المفيد يقول: إذا كنت مسيحيا أو مسلما تحت اي نوع من أنواع الإنتماء المذهبي والعقائدي أو حتى بدون عقيدة، عليك ان تتذكر أولا بأنك إنسان. ان أبناء الديانات والقوميات والطوائف والملل الاخرى كلهم بشر خلقهم خالق السموات والأرض وخصمك وجارك ومنافسك وصديقك كلهم بشر مثلك والإنسانية تجمع بينك وبينهم برحمتها ونقائها بضعفها وبقوتها قبل ان تفرق بينها الأفكار والمعتقدات والأديان وطرق العبادة واللغات وأساليب التفاهم.

أنت إنسان أولا وأخيرا وفي المسافة الممتدة بين البداية والنهاية تحتاج الى طرق كثيرة لنعبر بها أمام خالقنا عن شكرنا له لانه خلقنا على هذه الصورة الرائعة. والخيار مفتوح أمام الجميع في انتقاء الطريقة التي سيعبر بها كل واحد منا عن شكره لكونه إنسان حي يدرك علة الوجود ويفهم اسباب الحياة والحكمة في تنوعها ويقدس واجب احترام مانحها وصاحب الحق الوحيد لإنهائها.

والسؤال دائما يبقى مفتوحا للجميع: ترى ما هي الطريقة التي سيختارها كل واحد منا للتعبير عن شكره في هذه المدة الزمنية القصيرة التي منحت لنا من خلال هذه الحياة؟!.